

أزمة الأحزاب السياسية اليمنية

محمد الكامل

كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة صنعاء

DOI: <https://doi.org/10.56807/buj.v2i2.93>

الملخص

تعصف الأحداث بالمجتمع اليمني، وتتعدد المشكلات من الانسداد السياسي والتدهور الاقتصادي والتفكك الاجتماعي إلى الانفجار الشعبي، وتداخل المطالب المرفوعة، مع تطلعات جماعات طائفية وجهوية؛ توظفها الجماعات بدعم خارجي؛ لتتحول البلاد إلى كينيات، كسبب ونتيجة لأزمة النظام السياسي (سلطة ومعارضة) بمؤسساته وثقافته الديمقراطية ومنها تنبع أهمية الدراسة، التي تهدف إلى الكشف عن أزمة الأحزاب، بمعرفة دورها ومواقفها في ثورة الشباب، ومؤتمر الحوار الوطني، وفي الحرب وعودة للاستقرار، والتحليل المناسب لأزمة بنيوية ترتبط بنشأة الأحزاب ومسيرتها، وآلية عملها وممارستها، وخطابها السياسي ومشروعها المجتمعي، بتحليل نقدي ورؤية كلية لأوضاع الأحزاب في الواقع الاجتماعي اليمني، وعلاقة الأحزاب بالمجتمع والسلطة. فتشخيص أزمة الأحزاب تمثل محاولة لتجاوزها، وتقييم الظاهرة الحزبية ضرورة لأداء وظائفها بكفاءة، كما تفتح الدراسة آفاق وتطرح تساؤلات لإجراء دراسات معمقة لنظام سياسي واجتماعي، يحقق مطلب التغيير والاستقرار والتقدم.

الكلمات المفتاحية: الأزمة، الأحزاب، اليمن، الديمقراطية، الحرب.

The Crisis of Yemen's Political Parties

Abstract:

Yemeni society ravaging by Events , crises are intensifying and problems are complicated from political blockage, economic decline and social disintegration to popular explosion, the absence of state institutions, and the demands raised overlap with the aspirations of sectarian or groups, employing these forces, and with external support, The State falls into entities, as a cause and as a result of the crisis of the political system as institutions and at the level of democratic culture, from which the importance of the subject of the study, which aims to Clarification the crisis of parties, stems from the importance of the study. It seeks to know its role in 2011, the National Dialogue Conference, its position on war and the return to stability, and the structural crisis is linked to the emergence and progress of the parties, the mechanism of their work and practice, as well as their political discourse and community project. Critical analysis is the appropriate approach through a holistic view of the conditions of parties and the social reality of Yemen, which shows the relationship of parties to society and authority. The diagnosis of the crisis of parties represents an attempt to overcome them, while assessing the party phenomenon as a necessity for its efficient functioning, as well as raising questions and opening up prospects for studies on social reality, and modern institutions to achieve the demand for political and social change.

Keywords: The Crisis – Yemen- The Parties- The democratic- The war.

أزمة الأحزاب السياسية اليمنية

"أن أحزاب الواقع المتخلف وفيرة التخلف، لأنها ليست من إمطار السماء وإنما هي نبت هذه الأرض."

عبد الله البردوني

مقدمة:

1994، وحروب صعدة الستة، ومع الحراك الجنوبي، والتنظيمات المتطرفة المسلحة إلى ثورة 2011، وحرب 2015 الداخلية والخارجية. هذه المحطات للصراع والعنف المسلح توضح عدم قدرة الأحزاب على منعها أو اتخاذ موقف مما يرافقها من خطر على النسيج الاجتماعي، وعلى حياة وحقوق المواطن، وحتى على الأحزاب التي غاب صوتها ولم تستطع تحديد مواقفها، والمحافظة على وحدتها الداخلية، وكانت تحضر كضيف الحفلة أو المائدة، ولم تقدم مبادرات وتصورات للمشكلات والحد من تداعياتها، وتكون هي حلبة للصراع السياسي السلمي، لا أن ينقل الصراع إلى الشارع، ويصل إلى حد الاقتتال المسلح، وتغيب الأحزاب ثم بُعثت لتقوم بدور هامشي في مفاوضات السلام من جنيف والكويت إلى استكهولم، وفي المواقع الرسمية في حكومتي الداخل والخارج، وذلك تأكيد على ضعف قدرتها وحضورها، هذا الفشل يعبر عن أزمة تعاني منها الأحزاب، ترجع إلى ظروف نشأتها والتجربة القصيرة لظهورها والثقافة التي تحملها وطريقة تعاملها مع الواقع الاجتماعي اليمني، وإلى آليات عملها واتخاذ القرارات والمواقف، ومدى الممارسة الديمقراطية الداخلية، وما تحمله من مشروع مجتمعي تناضل من أجله، وتحشد الجماهير وتعبئها حول ذلك المشروع الذي يعكس طموحاتهم وآمالهم، وتخرجه عبر برامج عملية قابلة للتنفيذ، وتحقق الاندماج الاجتماعي؛ بترسيخ النظام والقانون، وبتشخيص أزمة الأحزاب، ندرك أسباب الفشل في الماضي، ولنفهم الحاضر والمستقبل، ونقصد بالأحزاب التي تشارك في العملية السياسية والانتخابات والمسجلة بلجنة شؤون الأحزاب.

كما تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الواقع الاجتماعي، وتشكل المجتمع اليمني وانقساماته، والصراعات والتناقضات، وما وصل إليه المجتمع من انسداد سياسي، والفشل في حلحلة الواقع المأزوم، إلى أن خرجت الجماهير مطالبة بالتغيير وبالدولة المدنية.

بههدف معرفة الأزمة التي تعانيها الأحزاب اليمنية، لأن أزمة النظام السياسي هي نتاج لأزمة الأحزاب السياسية بالمحصلة النهائية، ومعرفة الأزمة التي تعيق الأحزاب اليمنية كتساؤل رئيسي، تنفرع منه التساؤلات الآتية: ما ظروف التي رافقت نشأتها ومسار تشكلها، ومدى ممارسة

ترتبط نشأة الأحزاب في النظم التعددية والديمقراطية بنصوص تُشرعن وجودها وتسمح بحركتها ونشاطاتها، وتظل مشروعية الحاجة لها في التعبير عن مطالب اجتماعية؛ بمعنى أن تكون أحزاباً مطلبية، تنشط في مناخ ديمقراطي وتحافظ على هذا المناخ، وتدعم ثقافة التسامح والحريات؛ بالتالي تعمل على توازن القوى السياسية داخل المجال السياسي؛ فالسيطرة على المجال السياسي يعني السيطرة على المجتمع؛ لأن السياسة هي كل مشاكل المجتمع وقضاياه، والسلطة الحديثة تكون سلطة مؤسسات أكثر منها سلطة أفراد، وركن السلطة السياسية الأساسي الأحزاب والثقافة السياسية الحديثة، وأهم سماتها العقلانية والواقعية، العقلانية في الفهم والتفسير، والواقعية في التقدير وتصور السياسة كميدان صراع حول المصالح ومراعاة موازين القوى، والاهتمام بإمكان عقد تحالفات والقيام بنتازلات من أجل الحصول على بعض المكاسب والتخلي عن الوثوقية، وعن منظور الكل أو لا شيء.

تقوم الأحزاب بالتعبير عن حاجات وطموحات شرائح اجتماعية، كما تعمل على استقرار المجتمع وتقديمه، وتمنع حدوث النزاعات المسلحة والاضطرابات الداخلية، وتدعم شرعية الحكم كما تُقوم نُزوع الاستبداد ورغبات التسلط.

كانت بداية الظاهرة الحزبية في المجتمع اليمني، في الخمسينيات من القرن الماضي والفترة الأخيرة للاستعمار بمدينة عدن، ثم تدخل مرحلة الدولة الوطنية الشطرية، مرحلة المنع والتحریم للحزبية وقيام الحزب الواحد؛ فعملت الأحزاب تحت الأرض لتأتي دولة الوحدة مع تحول النظام السياسي إلى التعددية، وتكشف الأحزاب عن نفسها وتدخل مرحلة العمل العلني وسط الجماهير، ومن قيام الوحدة إلى 2020 شاركت الأحزاب في ثلاث دورات انتخابية برلمانية، ورئاسية لمرتين ومثلها انتخابات محلية، وانتخابات رئاسية توافقية في 2012، ولم تكن مدة كافية لترسيخ الثقافة الديمقراطية وتحديث المجتمع وتعزيز وجود الدولة، وحماية الحقوق والحريات والمصلحة العامة، وتثبيت الولاء الوطني، وتنشط بين الجماهير وتلتحم بهم وتجمع مطالبهم وتصيغها في برامجها، وتضع رؤيتها لكيفية تحقيق التنمية وتدعم استقرار المجتمع وتمنع الانزلاق نحو العنف والنزاع المسلح؛ كما في

كارثي في جمعة الكرامة ومواطن أخرى، وكانت أطراف تدفع نحو مواجهة عسكرية لنفي السلمية عنها، وهو المربع الذي تفوق فيه الطرف الحاكم المتشبث بالسلطة، ليأتي الدور الخارجي بالمبادرة الخليجية كحل بين الأطراف المتصارعة، وهي مكونات ما قبل الدولة، والتي حكمت لأكثر من ثلاثين عاماً، وتمت المحاصصة على الكعكة وأعطتهم الحصانة من المساءلة، مع ضمان بقائهم واستمرارهم في الحكم، وأعطت الأحزاب رشوة قبلتها على عجل، وتمت المصالحة على حساب القضايا التي خرج لأجلها المحتجين (مجموعة مؤلفين، 2015، ص 43).

يعزو البعض تعثر الثورة بدرجة رئيسة إلى الأحزاب بأنها لا تمتلك مشروعاً سياسياً واجتماعياً، ولم تكن جاهزة لتسلم السلطة و ملئ الفراغ السياسي، وما زالت تعيش المأزق؛ على الرغم من عقدها لمؤتمر الحوار الطويل الذي كان مسلسلاً جمع بين المأساة والمهارة، ولم ينجح في نقل الصراع المسلح إلى صراع سياسي برمجي ومن الاقتتال إلى التنافس، فالانتقال إلى حوار الفنادق بعد حوار البنادق مثل استراحة لترتيب شكل التحالفات وتموضعها؛ لدخول مرحلة الحرب الواسعة والشاملة.

الأحزاب والثورة

نتج عن ثورة 2011 بعض التحولات السياسية؛ من حيث تركيبية النظام السياسي أظهرت تغييراً في ميزان القوى الاجتماعية والسياسية، تجلت صورتها بعملية انتقال السلطة وفق المبادرة الخليجية وأليتها التنفيذية (المبادرة الخليجية ولأيتها المزمعة، صنعاء، 2013)؛ لتصبح أحزاب اللقاء المشترك شريك في السلطة بعد أن كانت قبل الثورة تمثل المعارضة وأصبح المؤتمر وحلفاؤه شريكاً في التقاسم، بعد أن كان حزباً مهيمناً ومنفرداً بالسلطة، هذا على مستوى التغيير في ميزان القوى السياسية إذ أصبح النظام السياسي الحاكم قائماً على المحاصصة والتقاسم بعد ما كان هناك أحزاب معارضة وحاكمة. هذا التقاسم نقل المعارضة إلى السلطة وأفرغ الرديف الآخر للنظام السياسي الذي يقوم على وجهين: أحزاب حاكمة وأحزاب معارضة، وهذا لم ينتج النظام السياسي الحاكم، ولم يخف الوجه الآخر تماماً للمعارضة. ولتظهر المعارضة كأنها خفية مستترة وضعيفة من بعض الأحزاب السياسية، لتبرز معارضة اجتماعية وشعبية من

الديمقراطية الداخلية، وما الخطاب السياسي الذي تحمله الأحزاب، وما تقدمه من برامج للمجتمع.

باعتقاد التحليل النقدي لأوضاع الأحزاب، بقرءة الواقع الاجتماعي اليمني، ودور الأحزاب في التحديث؛ فالمشروع التحديثي هو في العمق قرار سياسي، واختيار اجتماعي يقوم على رؤية واضحة للأهداف، تركز فيه جميع النشاطات والإمكانات؛ لإحداث التحولات التنموية، وإدارة الشأن العام، وتحليل علاقة الأحزاب بالمجتمع؛ كأداة منهجية، وتمثل انعكاس لعلاقتها بالقوى الاجتماعية، وتداخل المؤثرات الداخلية والخارجية على الأحزاب، التي تعاني أزمة بنيوية ترتبط بالنشأة والبنية والتوجه الفكري والامتداد الخارجي، وبالاستفادة من الكتابات و الدراسات حول الأحزاب العربية، وبأداة المقابلة لمتخصصين ومهتمين بالشأن السياسي اليمني في شهر أكتوبر 2019.

وقسمت الدراسة إلى:

أولاً: الأحزاب اليمنية: من ربيع الثورة إلى خريف الحرب.

ثانياً: أزمة النشأة والسيروية للأحزاب اليمنية.

ثالثاً: الديمقراطية داخل الأحزاب اليمنية: هشاشة الممارسة وغموض اللوائح.

رابعاً: ضعف الخطاب السياسي وغياب المشروع المجتمعي للأحزاب.

أولاً : الأحزاب اليمنية: من ربيع الثورة إلى خريف الحرب.

كان الربيع العربي حدثاً مفصلياً، للسياق التاريخي والاجتماعي أثر في ما قبل الثورة على ما بعدها، وعلى الوضع الحالي، وكانت الثورة على النظام السياسي ورفع مطلب رحيل النظام؛ ما يعني أن الأحزاب السياسية اليمنية ستشهد هي الأخرى تغييراً في مفاهيمها يستجيب لحالة الثورة وقيمها من التعددية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وضخ دماء شابة في قيادتها وممارستها للديمقراطية، وتغييراً في خطابها السياسي، ولكن ما الذي حصل، وكيف تعاملت الأحزاب مع المتطلبات التي فرضتها مرحلة ما بعد الثورة؟

خرج الشباب في فبراير 2011 مطالبين بدولة مدنية حديثة، وتأخر خروج الأحزاب ومؤازرة الثوار (مجموعة مؤلفين، 2013، ص 150-152)، واستمرت المظاهرات سلمية، وانقسم النظام الحاكم وانضم منهم إلى الساحات والجماهير وعرضها لوضع

دور سلبي وعدم المساهمة بإنتاج الثورة أو المشاركة في إشعالها (مراد ظافر، مقابلة مع الباحث..)

، ويذهب البعض إلى أنها شكلت عقبة أمام الثورة ومعيقاً لتحقيق أهدافها، ووصل الأمر حد اتهامها بسرقة الثورة، من منطلق تأخر حركة الأحزاب بخطوات عن حركة الشارع اليمني، ومن مباركة التسوية السياسية، وهذا الموقف يتسق مع حالة اندماج الأحزاب في بنية النظام السياسي الحاكم لدرجة كادت تفقد هويتها السياسية والفكرية.

يمكن القول؛ إن المعارضة السياسية لا تشترك في الحكم، وإنما تُستخدم، وهي تقبل بهذا الاستخدام. (يسمي (وزارتان) هذه العلاقة بـ"التكميلية" بحيث تدور بقيام كل طرف من النظام الحاكم، وأحزاب المعارضة بخدمة مصالح الطرف الآخر؛ مع بقاء كل طرف في موقعه "فالحكومة والمعارضة معاً لهما مصالح يتابعانها داخل النظام السياسي، وهذه التكميلية في المتابعة من شأنها أن ترسخ النظام الحاكم. فكل طرف منهما لا يستخدم الطرف الآخر ولكن كل منهما يخدم مصالح الآخر في أدائه الدور، من هذه العلاقة يمكن تفسير الاستقرار في الدولة العربية المعاصرة، ليس فقط عن طريق تعامل هذه الحكومات مع المعارضة؛ بل كذلك عن طريق تعامل المعارضة مع نفسها ومع الحكومة" (وليم زارتان، 1989، ص 558-559)، أي أن أحزاب المعارضة لا تسعى إلى السلطة بقدر ما تبحث عن مصالحها، وتخدم بقاء النظام السياسي الحاكم. وبهذا استطاع النظام الحاكم سحب الأحزاب المعارضة، إلى مربعه، وجعلها تتعد عن الجماهير محدداً من فاعليتها؛ بل أسقط عنها شرعية الوجود، باعتبارها مشروعاً للحكم، وتهدف إلى الوصول للسلطة. ما أفقد المواطن الثقة في مؤسسات النظام الحاكم و في الأحزاب المعارضة؛ لتقضي تلك العلاقة إلى سلطة حاكمة ابدية ومعارضه ابدية فدعم صالح تشكيل حزب الإصلاح لمواجهة الأحزاب التقدمية، وبعد إقصاء الحزب الاشتراكي أصبح حزب الإصلاح يشكل ثقل سياسي، قام صالح بضربه بتفكيكه من الداخل بخروج شيوخ القبائل منه، وضمهم إلى حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم، وخروج السلفيين وليتحول الأخوان المسلمون إلى جماعة إسلام سياسي، ليقوم صالح بعد ذلك بتحويل الصراع إلي صراع مذهبي وطائفي. كما أن النظام الانتخابي فردي يتم فيه التنافس بين النخب لا

بينها قواعد والأحزاب ومن المجتمع المدني، وهي معارضة غير متبلورة بدت منقسمة ضعيفة لتكمل رسم صورة النظام السياسي اليمني وكوجه آخر لحكومة ضعيفة، ولم تستطع الأحزاب الجديدة أو الأحزاب التي خارج السلطة أن تقدم نفسها كمعارضة سياسية حزبية برامجية، إضافة إلى سوء الأوضاع المعيشية وانعدام الخدمات وتدهور الأوضاع عما كانت قبل 2011، هذا التخبط وغياب الشرعية عن المؤسسات التشريعية التي انتهت فترتها بانتهاء المدة الزمنية، وحالة الثورة الراضة للنظام السابق، وكذلك حالة التقاسم والتوافق الشبيه بفترة انتقالية، فالحكومة فاقدة لمشروعية الانجاز مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية تتمثل أزمة الأحزاب اليمنية في عدم التجديد، وإنتاج خطاب سياسي يتلاءم مع مرحلة ما بعد الثورة، يقوم على ترجمة تطلعات الجماهير وصياغته على أساسها، لأن دور الحزب هو تجميع حاجات الناس ومطالبهم والتعبير عنها فلماذا عجزت الأحزاب عن ذلك؟ لأن الجماهير ليس دورها صياغة هذا الخطاب، إنما دور النخب الثقافية والفكرية، وهي غائبة عن المشهد السياسي، وكما يطرح غوستاف لوبون إن الجماهير لا تفكر بل الفرد "القائد/ النخب"، والجماهير تتبع الأفكار القوية السائدة بحكم التقليد والاتباع والانسحاق (غوستاف لوبون (1991)).

تختلف أدوار الأحزاب السياسية من مرحلة إلى أخرى مع اختلاف الأوضاع الاجتماعية والظروف السياسية والبنية الفكرية؛ فدور الأحزاب والقوى الوطنية قبل الثورة كان يقوم على مواجهة الأنظمة المستبدة ومقاومة التسلط وكشف الظلم الناتج عن تمركز السلطة بصورة مطلقة واستبعاد المنافسين السياسيين، وأن تكون المقاومة المدنية السلمية المهمة التي يجب أن تقوم به من خلال الإصلاح السياسي والتغيير لإنتاج وترسيخ النظام الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة وتوزيع السلطات والمسؤوليات وإقامة إرادة الشعب صاحب السلطة. أما بعد الثورة والانتقال الديمقراطي، فوظيفة الأحزاب هي التنافس البرامجي في كسب ثقة الجماهير، وممارسة الحكم وفق التفويض الممنوح من الشعب، والخضوع الواعي للعمل الديمقراطي، وتحت مراقبة المعارضة، وقضاء مستقل وإعلام حر وانتخابات دورية ونزيهة. فإذا كانت الأحزاب اليمنية، كما يطرح البعض، لها

وعملياً لم تقدم الأحزاب رؤى واضحة وتصورات عامة في مؤتمر الحوار، ووجهت انتقادات لمؤتمر الحوار كالفترة الزمنية الطويلة، وكثرة عدد الأعضاء والمشاركين، وبأنه كان تمثيل لأسر وعائلات، وغلب على المشاركين نقص الخبرة والتجربة، مع تدني المستوى الثقافي والسياسي للمشاركين، وكذلك طريقة إدارة الحوار، وانعكست تلك في وثيقة المخرجات من تشابك والتداخل والتكرار وعدم وضوح الصياغة، وبانتهاء المؤتمر وخروج الوثيقة (مجموعة مؤلفين، 2015، ص342)،، تعقد المشهد ليعود إلى الصفر، وهي حالة مشابهة للمؤتمرات التي عقدت سابقاً من: حرض وعمران والجند والطائف وفي عمان (وثيقة العهد والاتفاق) وأخرها توقيع الأحزاب ووثيقة (السلم والشراكة)، وتقع الحرب التي مازالت مستمرة؛ فكلما وقعت الأحزاب إتفاقاً وقعت الحرب (فادري، 2001)، ما يكشف ضعف الأحزاب وعدم قدرتها على إيقاف الصراع أو تحديد موقف من إعلان الحرب أو إمكانية إيقافها، وتوضيح المخاطر والتبعات على المجتمع، أو أن الأحزاب لا تشكل قوة ردع ضد من يهدد السلم الاجتماعي والمصلحة العامة. يرجع هذا الضعف عند التعمق في التحليل إلى القوى التي تسيطر على المشهد الحزبي وتوجهه لمصالح وأهداف شخصية، أو تطلعات جهوية وقبلية، تُبين أنها لا تحمل هماً عاماً أو تُغلب المصلحة العامة على المصالح الشخصية والآنية، فشيوخ القبائل يغلبون انتمائيتهم القبلية على انتمائيتهم الحزبية، وإذا تعارضت مصلحة القبيلة مع مصلحة الحزب؛ فإنهم ينحازون إلى مصلحة القبيلة (تقرير، 2011، ص39).

وشهدت التحالفات والتكتلات السياسية أيضاً بعض التغيرات، إذ بدأ تحالف المؤتمر الشعبي يشهد تصدعاً بخروج الجبهة الديمقراطية من التحالف وكذلك حزب البعث القومي الاشتراكي (بيان صادر عن حزب البعث القومي، أعلن انسحابه من تكتل أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي المؤلف مع المؤتمر الشعبي . موقع القيادة القطرية المؤقتة - اللجنة التحضيرية للمؤتمر القطري، عنها / الشيخ عبدالقادر المدي صنعاء 18 يونيو 2014). أما اللقاء المشترك التحالف غير المتناغم وخاصة مع ارتفاع حدة الصراع بين أنصار الله والإصلاح، والتي دفعت إلى تباين المواقف واختلاف الرؤى بين الاشتراكي والإصلاح وكذلك بين الإصلاح وحزب الحق واتحاد القوى الشعبية، والتوترات حول الشراكة الحكومية كانت تظهر إلى

تنافس حزبي برامجي، وهذا ما يجعل الديمقراطية شكلية والتعددية الحزبية ضعيفة، ولا تسمح بقيام معارضة حقيقية وقوية، مقابل تعزيز القوة السياسية التقليدية، وتضعف الأحزاب السياسية، وهنا تركز العملية السياسية على التسويات لا على التنافس الحقيقي بين الأحزاب، خاصة مع اندماج حزب المؤتمر بالدولة واستخدامه لإمكانيات أجهزة ومؤسسات الحكومة، واتجهت النخب الحزبية إلى آلية التقاسم والمحصة والبحث عن مصالح حزبية وشخصية، لا على أساس مصالح الجماهير، وكان هذا أحد أسباب ثورة 2011 على النظام السياسي وعلى النخب الحزبية والأحزاب السياسية.

2- الأحزاب و الحوار الوطني :

وقَّعت النخبة السياسية اليمنية المبادرة الخليجية وألَّيتها المزمَّنة التي تضمنت عقد مؤتمر لحوار وطني شامل، والذي عقد تحت شعار "بالحوار نصنع المستقبل"، وبدأ بتشكيل لجنة اتصال في مايو 2012 كانت مهمتها التواصل مع الأطراف السياسية للتهيئة للحوار، وفي 14 يوليو من العام نفسه تشكلت لجنة فنية للإعداد والتحضير لأدبيات المؤتمر من نظام أساسي ولائحة داخلية وتحديد الأهداف والموضوعات، ليعقد مؤتمر الحوار لفترة تقارب العام (من 18 مارس 2013 - 25 يناير 2014)، وصدر قرار رئاسي في 14 يوليو 2013 وضع محددات لعملية صياغة دستور جديد، وإعادة هيكلة الدولة وإصلاح اختلالات الشراكة، ومعالجة قضيتي صعدة والجنوب وقضايا ذات بعد وطني، وكان قوام أعضاء المؤتمر 565 عضواً، وكان تمثيل المرأة 30% والشباب 20%، وكانت نسبة مشاركة الأحزاب 46,5% من أعضاء المؤتمر، بعدد 263 عضواً يمثلون 21 حزباً: (وثيقة الحوار الوطني الشامل 2014)، وتوزعت كالاتي: حصل المؤتمر الشعبي وحلفاؤه (14 حزب) على 112 عضو، واللقاء المشترك مع التكتل الوطني حصلوا على (137) عضواً وعددهم 8 احزاب)، وحزبان جديان الرشاد والعدالة والبناء كان لهما (14 عضو).

حصول الأحزاب على أقل من النصف دليل على أنه لا يُنظر للأحزاب أنها تمثل المجتمع أو تعبر عنه، وكان يشار إليه في مؤتمر الحوار بالمكونات السياسية لا الأحزاب،

القبيلة نفسها على خلاف المطلوب منه، ولذلك فإن الحرب في اليمن تتنازل وتنتقل من رقعة إلى أخرى ومن قضية لأخرى من حرب 1994 وحرب 2004 وإلى 2014 هي عبارة عن دورات عنف وما بينها حروب صغيرة واستعداد وتهئية للقادم، ولأن كلفة الحرب باهضة لا تقوي عليها القوي اليمنية والاقتصاد بإنتاجه المحدود؛ فيتم استدعاء الخارج والاستعانة به في التمويل؛ أي لها جانب اقتصادي، ويعرف باقتصاد الحرب، بجانب وظيفة وهدف اجتماعي في كونها تلبى حاجة المجموعة للانصهار والتماسك (بوبريك 2012، ص 196).

يعتبر (كلاستر) أن مجتمع اللا دولة يعيش في شبه حرب دائمة، لأن في مجتمع الدولة تعمل المؤسسات على كبح جماح الفرد وتمارس العنف بدلاً عنه، وبها يتميز مجتمع الدولة بوجود مؤسسات تتمركز بيد السلطة السياسية لتتجاوز فرض الانقسام والحرب الداخلية الأهلية (بوبريك 2012، ص 196)، وبذلك التمرکز للسلطة السياسية يخضع المجتمع للفعل والإرادة البشرية، وتكون النخبة أو السلطة السياسية هي قائدة التطور الاجتماعي وصانعة التاريخ، والسيطرة على السياسة هي السيطرة على المجتمع كله، لأن السياسة كما اسلفنا هي جميع مشاكل المجتمع وقضاياها، وعصارة إرادته الجماعية في التحكم والسيطرة على توجيه الاقتصاد والقضايا الاجتماعية وتفعيل الثقافة وغيرها من مجالات الوجود الاجتماعي (سبيل، 2000، ص 64). يرى (مرجان) أن الدولة لا يمكن أن تتأسس إلا على حدود طبيعية تمثل وحدة نظام سياسي وليس على الوحدة الاجتماعية القرابية الأولية التي تشكل وحدة النظام الاجتماعي في القبيلة، وتفكيك العلاقات القبلية القائمة على قرابة الدم؛ كوسيلة لتجاوز مرحلة البربرية والانتقال إلى مرحلة الحضارة المتجسدة في إقامة الدولة، حسب ما رسمه من تطور خطي للتاريخ البشري بمراحله الثلاث (التوحش-البربرية-الحضارة)، والذي تأثرت به الماركسية والمادية التاريخية وخاصة عند (انجلز). تمفصلت العلاقة بين الدولة والقبيلة في المجتمع اليمني، وتشكل نظام هجين لم تحضر فيه الدولة إلا شكلاً وبقي النظام القبلي هو المسيطر على الدولة، والسيطرة على الأحزاب كمؤسسات سياسية حديثة، ظلت تتمثل في علاقات قبلية وتدار بمصالح قياداتها الذين تقمصوا مكانة الشيخ إن لم يكونوا في الأصل

السطح ثم تخبو فجأة، كأنها نار تحت الرماد. كما حاول (هادي) اللعب على ذلك الوتر؛ بإذكاء المهارات داخل اللقاء المشترك، وليطرح السؤال وقتها عن مبرر بقاء اللقاء المشترك بعد أن دخل في الحكومة، وخروج (صالح) من اللعبة السياسية، وتنشيط حزب المؤتمر؛ وبخروج (صالح) من المشهد كحاكم، ثم التصفية الجسدية ما سيعيد ثأراً سياسياً آخر؛ لأن العقيلة اليمنية قائمة على الثأر السياسي الذي يسيطر عليها، ويلعب التاريخ دوراً حيواً ورئيساً بينما تأتي أولوية الوطن والاستقرار ثانوية و متأخرة.

تبخرت المطالب الليبرالية في ظل أوضاع مضطربة، وضعف الحامل الاجتماعي والقوى التي تحلم بدولة مدنية ديمقراطية، في مقابل بنية مجتمعية معقدة ومتداخلة في تركيبها، تسيطر فيها القوى التقليدية على المجتمع بما لديها من النفوذ والسطوة، ندرك أن العمل التحرري الطويل عمل مكلف كثيراً، وهناك "خللاً عميقاً" تقوم عليه الدولة كما المجتمع في البلاد العربية، (منها اليمن) يتمثل في عسر ميلاد الحدائث في الاجتماعيين السياسي والمدني، ويبرز هذا العسر الهيكلي أزمة الشرعية بالنسبة للدولة، وضعف سيكولوجية استقبال الحدائث لدى المجتمع؛ فكل مجتمع يدفع الثمن حسب طبيعة القوى الاجتماعية الفاعلة فيه، فكيف يمكن صياغة فعل جماعي لإقامة دولة ديمقراطية تحرر الإنسان من حالة الإذلال، ومن سيكولوجية القهر إلى وضع عقد اجتماعي جديد؟ وإلى أي حد يمكن التطلع إلى إعادة بناء مجال سياسي ديمقراطي اعتماداً على قوى ما تزال ثقافتها تقليدية رافضة و متمردة على الثقافة المدنية؟- (بلقزير، 2001، ص 39).

3- الأحزاب والحرب: غياب الموقف الحزبي و بروز الصراع الداخلي

الحرب لا تعني القتال الدائم؛ بل تعني استعداد الإنسان القبلي والتهيؤ للقتال، لذلك تكون احتمالية الحرب مرتفعة في مجتمع اللا دولة على عكس مجتمع الدولة؛ أي أن طبيعة الحرب لا تكون القتال الفعلي في كل الأحوال، ولكن يقصد المضي في اتجاه الحرب؛ إذا لم يكن هنالك يقين بوجود حالة السلام- (بوبريك 2012، ص 185-186). والنظام السياسي اليمني يسهم بإذكاء الحروب بين القبائل وفي داخل

من الشريحة، فشككت الظاهرة الحزبية خليط، جمع بين التقليدية والحداثة، حيث يتعانق الحزب مع القبيلة، وبمعنى أدق يبرز مفهوم الحزب القبيلة فيتم قبيلة الحزب وتحزيب القبيلة. تقوم ثقافة القبيلة على رابطة الدم والعصبية، ولا تقيم للمكان أو الأرض وزناً كبيراً وكذلك برجماتيتها؛ من البحث عن المنفعة وتعظيمها إلى أقصى حد ممكن، وانعدام مفهوم الولاء والارتباط بالدولة وسيادتها، فتعتمد على الخارج لإسقاط الداخل، وهذه النظرة بنيوية في المجتمع اليمني متأصلة من الحملة الرومانية، ومن استعانة أحد المثامنة بالأحباش، و(ذي يزن) بكسرى، ومحاولة(امرئ القيس) مع قيصر ومع غيره، ما زالت هذه الظاهرة ملازمة للمجتمع اليمني، وإضافة لذلك تقمصت العقلية السياسية اليمنية الثقافة الثأرية التي نجد جذورها في الثقافة القبلية؛ بحيث يبقى الثأر عبر السنين، على النقيض من الثقافة الديمقراطية القائمة على التسامح. فجد ان حرب 1994 هي ثأر لهزيمة الشمال عام 1979 وانتقام للزمرة من الطغمة عن أحداث يناير 1986، وثأر صالح من الناصري على انقلاب 1978، والعكس، و لم ينسَ الناصريين قتل (المجعلي ورفاقه) من قبل اليسار في الجنوب، ولن ينسى المتحالفان المؤتمر وأنصار الله قتل كل من(حسين الحوثي وعلي صالح)، الذي كان تحالفهم أيضاً للثأر من 2011، يمكن أن يطلق عليها الثورة المضادة، لنظل نعيش الماضي في الحاضر ونستحضره في كل لحظة، كما أن الثأر يرافقه الاستئثار بما تحت المهزوم، وطمسه من الوجود، وهي من القيم المنافية للديمقراطية، فمع هزيمة 1994 توجه الإصلاح للتمدد شعبياً في الجنوب، والناصرى حاول أن يرث الاشتراكي سياسياً والزمرة أن تشغل مكانه في التعبير عن الجنوب كشريك في الوحدة، ونفس الحال حاول الإصلاح وأنصار الله أو شخصيات أن ترث المؤتمر بعد(صالح)، بدلاً من أن تساعد المؤتمر كحزب يعبر عن قاعدة شعبية واجتماعية في أن يظل حاضر في الساحة، من دون إضعافه أو تفكيكه، وشرعنة هذا انعكس على علاقة الأحزاب في مدى الممارسة الديمقراطية فيما بينها، وباحترام وجود الآخر وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

من الشريحة، فشككت الظاهرة الحزبية خليط، جمع بين التقليدية والحداثة، حيث يتعانق الحزب مع القبيلة، وبمعنى أدق يبرز مفهوم الحزب القبيلة فيتم قبيلة الحزب وتحزيب القبيلة. تقوم ثقافة القبيلة على رابطة الدم والعصبية، ولا تقيم للمكان أو الأرض وزناً كبيراً وكذلك برجماتيتها؛ من البحث عن المنفعة وتعظيمها إلى أقصى حد ممكن، وانعدام مفهوم الولاء والارتباط بالدولة وسيادتها، فتعتمد على الخارج لإسقاط الداخل، وهذه النظرة بنيوية في المجتمع اليمني متأصلة من الحملة الرومانية، ومن استعانة أحد المثامنة بالأحباش، و(ذي يزن) بكسرى، ومحاولة(امرئ القيس) مع قيصر ومع غيره، ما زالت هذه الظاهرة ملازمة للمجتمع اليمني، وإضافة لذلك تقمصت العقلية السياسية اليمنية الثقافة الثأرية التي نجد جذورها في الثقافة القبلية؛ بحيث يبقى الثأر عبر السنين، على النقيض من الثقافة الديمقراطية القائمة على التسامح. فجد ان حرب 1994 هي ثأر لهزيمة الشمال عام 1979 وانتقام للزمرة من الطغمة عن أحداث يناير 1986، وثأر صالح من الناصري على انقلاب 1978، والعكس، و لم ينسَ الناصريين قتل (المجعلي ورفاقه) من قبل اليسار في الجنوب، ولن ينسى المتحالفان المؤتمر وأنصار الله قتل كل من(حسين الحوثي وعلي صالح)، الذي كان تحالفهم أيضاً للثأر من 2011، يمكن أن يطلق عليها الثورة المضادة، لنظل نعيش الماضي في الحاضر ونستحضره في كل لحظة، كما أن الثأر يرافقه الاستئثار بما تحت المهزوم، وطمسه من الوجود، وهي من القيم المنافية للديمقراطية، فمع هزيمة 1994 توجه الإصلاح للتمدد شعبياً في الجنوب، والناصرى حاول أن يرث الاشتراكي سياسياً والزمرة أن تشغل مكانه في التعبير عن الجنوب كشريك في الوحدة، ونفس الحال حاول الإصلاح وأنصار الله أو شخصيات أن ترث المؤتمر بعد(صالح)، بدلاً من أن تساعد المؤتمر كحزب يعبر عن قاعدة شعبية واجتماعية في أن يظل حاضر في الساحة، من دون إضعافه أو تفكيكه، وشرعنة هذا انعكس على علاقة الأحزاب في مدى الممارسة الديمقراطية فيما بينها، وباحترام وجود الآخر وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

ثانياً: أزمة النشأة والسيورة للأحزاب اليمنية:

وهنا يطرح التساؤل: لماذا فشلت الأحزاب اليمنية أمام الفرص السياسية التي وجدت لها ولم تصنعها؟ هذا الفشل يمكن ارجاعه إلى ما تعيشه من أزمة بنيوية تتعلق بالنشأة والممارسة الديمقراطية والمشروع المجتمعي الذي تحمله، والخطاب السياسي الذي ترفعه.

ظهرت الأحزاب في بدايتها الأولى من نخب وجمعيات وأندية ثقافية ونقابية، أسهمت في زيادة الوعي وتفاعلت مع السلطة القائمة كأحزاب وحركات معارضة وطنية مطالبة بالاستقلال والثورة، ثم أتت مرحلة ما بعد قيام الثورة والاستقلال والدولة الوطنية الشطرية؛ فاتجهت الأحزاب إلى العمل السري، بفعل التحريم للحزبية ومنعها أو قيام الحزب الواحد، وبهذا سعت الأحزاب إلى الوصول للسلطة عن طريق الانقلابات والتصفيات أو التحالفات مع النخب الحاكمة والقوى الاجتماعية المؤثرة، إلى أن بدأ النظام الشطري يعاني من أزمات. حاولت النخب الحاكمة مع قيام الوحدة اليمنية تجديد نفسها وشرعيتها عن طريق إتاحة حيز من الديمقراطية بالسماح بالتعددية السياسية والحزبية والتحول الديمقراطي، بما يترتب عليه من وجود قوانين داعمة لذلك التحول، فشرعت الأحزاب بالإعلان عن نفسها وممارسة نشاطاتها وفق اشتراطات قانون الأحزاب من أن لا يكون الحزب متعارضاً مع الدين الإسلامي ومبادئ الثورة، وأن لا يقوم على أساس طبقي أو فئوي أو طائفي أو مذهبي أو جهوي جغرافي، الذي يعني غياب الشرط الأساسي في بنية المنافسة الحزبية، أي حرية تكوين الأحزاب، إضافة إلى عدم

1995, ص90)،. إن برجوازية القطاع الخاص والانتلجنسيا بشكل أخص قد جرى إغواءهما إلى درجة كبيرة من قبل الدولة ولم يسهما إلا إسهاماً قليلاً في خلق مجتمع مدني قادر على المساومة مع الدولة. وبذلك استطاع النظام أن (يُدوّنَ المجتمع) ويُحكم سيطرته على مكوناته، ويوجهها للعمل وفق مصالح متبادلة معه مستخدماً أدوات وإمكانيات الدولة ومواردها ووظائف الجهاز الاداري الحكومي؛ ليجذب بها الطبقة الوسطى من المثقفين والبرجوازية، ويرتبط معها بمصالح خاصة، فأفرغ وأضعف قوة تلك الطبقة الوسطى، وبالتالي أضعف أحزاب المعارضة، ويحدد (العلوي) مكانم الضعف "في باطن المجتمع وفي مكوناته العميقة، وفي تلك القوى التي يُظن بها إرادة التغيير الحقيقي: المثقفين وكل الفئات الأخرى التي تشكل مادة المعارضة ودعامتها" (سعيد، 2006، ص70). فالدولة القومية الفتية لها تأثيرات تشبه تأثيرات الدولة التقليدية؛ لأن الوضع بالنسبة لجهاز الدولة ما يزال يحدد الوضع الاجتماعي، وشكل العلاقة مع الاقتصاد والنفوذ المالي. هذا الارتباط والتحالف بين البرجوازية والنخبة الحاكمة أعاق عملية الانتقال الديمقراطي، وعزز من سيطرة النظام واستمراره، وفي المقابل تعاضمت أرباح البرجوازية والقطاع الخاص. ف"كان النفاهم الضمني يقضي بأن تتخلى البرجوازية عن أي دور سياسي علني فتقوم باتباع توجيهات الدولة الاقتصادية العامة، وذلك لقاء السماح لها بجني أرباح كبيرة. وتقوم الدولة من جانبها بتطويع العمال من خلال المزج بين منافع الرعاية الاجتماعية والقمع السياسي" (غسان سلامة نقلاً عن: جون ووتر بوري، مرجع سابق، ص83).

تنظر البرجوازية إلى الارتباط بالحاكم؛ باعتباره يسمح بسيطرة أكبر على الاقتصاد، ويحقق أرباحاً أكثر وبطرق أسهل، وهي نظرة من زاوية نفعية (براجماتية) بحتة، ومن علاقة النخبة بالطبقة الوسطى القائمة على تبادل المنافع، أفرغت النخبة تلك الطبقة من القيام بما هو مفترض منها، وحرمت أحزاب المعارضة من قاعدة كان يمكن أن تساندها وتقوي موقعها.

التعبير عن طريق التعددية الحزبية عن كل القوى السياسية وكل المصالح (ثناء، 2005، ص130)،. ونشطت حركة الحوثي ثم الحراك الجنوبي، ليلحق بهما حراك إقليم الجند وحراك تهامة، وكانت ملتحمة بالجماهير أكثر من الأحزاب، واشتغلت النخبة السياسية عليه لتستفيد منه في التعبئة؛ أو كضمان بقاء في السلطة بعد فشل تحقيق التنمية، منطلقاً من أن وظيفة الحاكم هي إدارة الصراع فقط، وبالمثل انسأقت الأحزاب المعارضة بدلاً من طرح رؤية وطنية للحل والمعالجة.

لعل إشكالية الأحزاب في المجتمع اليمني، ترجع بدرجة عميقة إلى ظروف النشأة؛ إذ نشأ في مجتمع لا يساعد على قيام مجتمع مدني، وينتمي إلى مرحلة ما قبل الرأسمالية وغياب البرجوازية؛ التي ترتكز على الحرية الاقتصادية، وتنظيم السوق نفسه بنفسه وفق آلياته، وتحكم علاقته على أساس التنافس والحرية والفردية والربحية، بشكل يستطيع إنتاج ذاته بمعزل عن تدخل الدولة عبر البنى السلطوية، وفي مجتمع تحكم الانقسامات العمودية كل انقساماته الاجتماعية والسياسية وما تزال تقوم على العلاقات الشخصية العصبوية، ومجتمع ما قبل المدنية الحديثة، أما المجتمع الحديث يقوم على علاقات أفقية وغير شخصية وحقوق المواطنة.

تمثل الطبقة الوسطى الأراضية لنمو المجتمع المدني، وقاعدة ترتكز عليها الأحزاب السياسية، وتلعب دوراً في توليد الضغوط المطالبة بالحقوق والانتقال الديمقراطي، والتحرك نحو الليبرالية السياسية بشكل مكتمل، والحد من تسلط واستبداد الحاكم بضبط العلاقة بين الحاكم والمجتمع من حيث مراقبة ممارسته للسلطة وتطبيق الدستور والقانون وسيادته، استطاع النظام السياسي أن يُفرغ هذا الدور من الطبقة الوسطى في المجتمع اليمني، كما هو الحال في باقي المجتمعات العربية، كما يشير (ووتر بوري) إلى وجود نسبة كبيرة من الطبقات الوسطى تعتمد كلياً على الدولة، أو تُستخدم من قبلها، ويضيف بأن شريحة المثقفين هم مثقفو الدولة.. وأن اتفاق مصالح الإنتلجنسيا والدولة تتجاوز موضوع المكافآت والاستخدام والإجازات المهنية، فتشمل شعوراً قوياً بالهوية والأهداف المشتركة" (بوري،

والمُعطلين. وكل ما رسمته الحكومة من سياسات وبرامج فشلت مع انتشار الفساد، ولم تحقق أي إنجازات حقيقية؛ بل زادت من إفقار المجتمع، هذه الأوضاع الاقتصادية أثرت على الطبقة الوسطى كوضع اجتماعي لها وظيفة اجتماعية، فهي إلى جانب أنها طبقة ذات وضع وسيط اقتصادي، تشكل طبقة وسيطة بالمعنى السياسي، إذ تعتبر الطبقة الوسطى في المجتمع اليمني، طبقة وسطى تقليدية من زاويتين: من حيث تكوينها حيث وصلت إلى مواقعها، وكسبتها على أساس الوراثة، وليس الإنجاز، ولا تتبنى إيديولوجيا ليبرالية كدور لها، أو ترغب بالإصلاح الديمقراطي، فتسعى إلى الحفاظ على الأوضاع القائمة؛ لتحقق طموحاتها ومصالحها (الشرحي، 2009، ص113)

لتدحض مقولة أن ارتفاع مستوى التعليم، وعمليات التحضر، وزيادة عدد من متوسط دخلهم مرتفع، يؤدي إلى ظهور طبقة وسطى تهتم بالأمر السياسي، وتعمل على تحقيق المواطنة، ومراقبة ومساءلة الحكومة، "إن المستويات العالية في الوضع الاجتماعي الاقتصادي لا هي ضرورية ولا هي كافية لتحقيق الديمقراطية، ولكنها تساعد على ذلك بالتأكيد إذا كانت الأمور الأخرى كلها متساوية" (جون ووتر بوري، مرجع سابق، ص79)، والأمر الأخرى في اليمن غير متساوية، مما يجعل الطبقة الوسطى لا تسهم في تحقيق الديمقراطية، فكيف إذا كانت هي ترغب ببقاء النظام وتحافظ عليه.

إضافة إلى أن المجتمع اليمني كان يعاني من أزمة الاندماج الاجتماعي، الذي يشكل أساس الدولة/ الأمة. وغياب الدولة ومؤسساتها لم يسهم في إجراء الانتخابات، ويجعل الأحزاب تنشأ نشأة خارجية راديكالية وتحمل ثقافة انقلابية غير ديمقراطية، وحتى الأحزاب التي كانت ذات نشأة داخلية في مدينة عدن كانت ضعيفة ولم تستطع مواجهة الأحزاب العقائدية الخارجية المنشأ من أحزاب يسارية قومية وإسلامية، كانت تهدد التوجه الليبرالي، وتطرح التغيير الثوري الراديكالي للمجتمع بواسطة قوة الدولة، نتيجة لانحسار النظم الديمقراطية عالمياً، وصعود النظم التوتاليتارية (الشمولية) في إيطاليا وألمانيا والاتحاد السوفيتي في تلك المرحلة، إضافة إلى حركة التحرر

وبذلك تكون النخبة الحاكمة، التي جعلت الديمقراطية عنواناً لها رافعة شعار التحول الديمقراطي، قد أضعفت الدولة وأجهزتها، وحجمت المجتمع المدني وحدت من فاعليته، وأسهمت في تقوية قوى تقليدية معارضة؛ بل ومعادية للديمقراطية وكافرة بها كنظام سياسي بحكم فلسفتها وأيديولوجيتها ومصالحها.

فهل يمكن قيام نظام ديمقراطي بدون مجتمع مدني؟ وهل يمكن أن ينشأ مجتمع مدني في غياب نظام ديمقراطي؟ ومن هذا الازدواج بين المجتمع المدني والنظام الديمقراطي، يمكن أن نطلق على الديمقراطية في المجتمع اليمني إن جازت التسمية والتوصيف بالديمقراطية، وهي ديمقراطية بين النخب السياسية تقوم على اتفاق في تقاسم المنافع والمواقع والمناصب بين هذه النخب بعيداً عن ما تنتجه اختيارات وإرادة الشعب، يصل الأمر إلى التلاعب بالإرادة الشعبية وتظليلها، وحينما يُغيب المجتمع عن المجال السياسي، تصبح السياسة عملاً فئوياً ونخبوياً ضيقاً، ويتم تحويل السلطة من شأن عام إلى شأن نخبوي خاص، فتحتزل الدولة إلى سلطة، وتتهدم مؤسسات الدولة، لتغدو مؤسسات سلطوية تُصاغ وتُعاد صياغتها وإنتاجها بما يتفق مع رغبات ومصالح الحاكم سواء كان فرداً أم جماعة (بلقرير، 2001، ص97):.

يعتمد الناتج القومي على دخل ريعي من عائدات النفط، وتدفق حوالات المغتربين، وعلى المساعدات والقروض، كموارد الموازنات العامة للدولة لسد النفقات، وهي موارد غير مستقرة خاصة، مع اكتفاء السوق المستقبلية للعمالة اليمنية، وأصبحت بحاجة إلى عمالة ماهرة، وبشروط لا تتوافر لدى غالبية العمالة اليمنية المهاجرة، مع توقعات نزوب النفط، وتقلبات سوق النفط وارتفاع وانخفاض أسعاره، وكذلك تعرض البلاد للجفاف وشحة المياه، إضافة إلى قصور الموارد الاقتصادية المتاحة عن الوفاء بالاحتياجات، وسوء استغلال الموارد الطبيعية، مع ارتفاع حدة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد، الذي ترافقه معدلات نمو سكاني مرتفعة.

فقامت الحكومة بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، من رفع الدعم وزيادة أسعار الخدمات والسلع الحكومية، وتحرير سعر العملة، وهو ما رفع من أعداد الفقراء

المنافسة (أسامة، 1987، ص 184_185)، مما يحولها إلى نخبة مسيطرة، بحيث تؤثر وتعود إلى الجمود وافتقاد القدرة على الإبداع، مهما كانت نيات القادة الحزبيين حسنة، وكفاءتهم عالية، وفي أحوال كثيرة تكون احتمالات الخطأ الفادح كبيرة إذا ما أفسدت ممارسة السلطة لسنوات طويلة من يفردون بها، ومن ثم يكون تعدد الاتجاهات والرؤى السياسية ومواقفها حول قضايا العمل الوطني هو الضمان الأكبر للقدرة على التجديد والإبداع والابتكار وحسن التعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية والاقتراب أكثر من الصواب.

وحدثة التجربة الحزبية وعدم تجزرها في المجتمع، وبحكم ظروف الانتقال من الحكم السلطوي، جعل الأحزاب عاجزة عما تسعى إليه كما هو الحال في بعض الديمقراطيات الناشئة، خاصة في الدول النامية، ولم تتحول الأحزاب إلى مؤسسات بعيدة عن الأشخاص أو المؤسسين، أو تقوم بتقويم التجربة؛ ولهذا فهي تعاني من صعوبات جمه داخلها وفي الواقع الاجتماعي الذي يكاد يفقد لقدر من ثقافة التسامح والمعرفة والحدثة (عبد الباري طاهر، مقابلة مع الباحث).. كما لا نغفل التأثير الخارجي كمدد لنشأة الأحزاب في اليمن، فهي كانت تعتمد على الخارج فكراً وتنظيماً ومادياً، مثلها مثل غيرها من التكوينات الاجتماعية، فالارتباط بالخارج سمة يمنية أطلق عليها العقدة اليزنية، فما تفسير ظاهرة الركون إلى الخارج؟ يطرح (الظاهري) تفسيراً ذلك بمحددات هي: محدد ثقافي يرتبط بتدني الثقة، وانتشار ثقافة التخاصم والشك بين اليمنيين. ومحدد سياسي يرتبط بشخصنة السلطة وافتقارها للشرعية، ومحاولة ضرب القوى المنافسة والمحمّل أن تكون منافسة، وهذا يفقد المحكومين الثقة بالحكام ويتجهون للخلاص من بعضهم سلطة ومعارضة عبر الخارج.

ومحدد اجتماعي يتعلق بالبنية الاجتماعية المتنوعة والمستقلة والمنقسمة، وبعضها ضعيف الوعي؛ ما يجعلها عاجزة عن بلورة رؤية واضحة تجاه الحكم والسلطة، ويسهل استقطابها وصرعنتها، وحالة الريبة بين القبائل والمثقفين، أما المحدد الاقتصادي فيرتبط بمحدودية الإنتاجية الزراعية ومعيشة الكفاف، ووجود صراع بين جماعات متباينة في

والاستقلال التي انطلقت في العالم الثالث، وقامت الثورة اليمنية وبدأت مرحلة الدولة الوطنية الشطرية، والتوجه إلى نظام الواحدة الحزبية.

ومع سيطرة الحزب الواحد على الدولة والمجتمع انعدم المجال التنافسي الليبرالي، فالتجهت الأحزاب إلى العمل تحت الأرض لتدخل مرحلة السرية وفق شروطها وظروفها وثقافتها. وهذه المرحلة امتدت إلى قيام الوحدة، وتحت التأثير الخارجي، وانتشار الموجة الثالثة للديمقراطية. بدأ التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية في المجتمع اليمني، الذي لم تتعد وظيفته حدود (تأثير المشهد السياسي الشمولي بديكور ديمقراطي حديث)، وأدق توصيف له هو (الانفتاح السياسي الليبرالي من دون الديمقراطية)، وبهذا جعل النظام من صورته بإصلاحات سياسية فوقية ولكنه مازال يتمتع بسيطرة عالية، ويبقى التحول صورياً وشكلياً (بقرير، 2001، ص 97).

وطريقة العمل الحزبي السري الذي توقف عليه التنسيب والنشاط بين المقربين والمعارف والقائم على الثقة، في إطار مناطقي وجوهوي، أثرت على نشاط الأحزاب في المرحلة العلنية فتوقعت على نفسها في مناطق معينة، ولم تستطع تعزيز ثقافة الولاء الوطني، وتدعيم الثقافة المدنية والديمقراطية.

لقد أثرت ثقافة المرحلة السرية على المجتمع، وعكست نفسها على الأحزاب ولم تستطع التخلص منها ولن تستطيع على المدى القريب، وتأثرت فاعلية الأحزاب، بنوعية القيادة الحزبية وما تملكه من قدرات ومهارات. وفي المجتمع اليمني يوجد عدد من القيادات ذات كفاءة تدير عملية التنافس الحزبي بفاعلية، ومما لا شك فيه، أن التجربة التي يمتلكها القادة الحزبيون تلعب دوراً مهماً في نشاط وفاعلية الأحزاب، وهنا تؤثر فترة القمع والسرية على السلوك السياسي للقادة الذين عاصروا مرحلة السرية والانقلابات والاعتقالات السياسية، والبقاء في المعتقلات أو التعرض للتعذيب، فلن يكونوا مهيبين للعمل في مناخ سياسي يقوم على الحوار السلمي والعقلاني، أي أنها لا تنتج بشكل عام طرازاً برامجياً من القادة.

ومنه فإن قادة الأحزاب اليمنية غير مؤهلين للاستجابة بالطرق السلمية سواء للضغوط من أسفل، أو من النخبة

تستطع، بما توفر لها من إمكانية السلطة، إحداث تغيير في المجتمع أو تحديثه.
ثالثاً: الديمقراطية داخل الأحزاب: هشاشة الممارسة وغموض اللوائح.

تعاني الأحزاب من أزمة داخلية في غياب الممارسة الديمقراطية، ومن تخشب وجمود قياداتها التي لم تعد تستطيع أن تبذل فأسبحت أحزاب أشخاص، لا أحزاب أفكار وبرامج تقدم حلولاً للمجتمع مما يعانيه من إشكاليات وعندما أصبحت أحزاباً تعاني من أزمة الصراعات الداخلية لغياب الممارسة الديمقراطية والشفافية أي أنها لم تتحول إلى أحزاب ديمقراطية. وبهذه المواقف المتشددة تتعدم الديمقراطية بين الأحزاب؛ كلغة الحوار والتسامح، بعيداً عن التخوين والتهامات بالعمالة، وعدم التدخل في الشأن الحزبي الداخلي، ودعم وتشجيع الانشقاقات وتفرغ الأحزاب، ومحاولة ضربها وتهميشها، أو إقصائها عن لعب دورها السياسي والاجتماعي، واحترام آرائها ومواقفها. ونتيجة طبيعية أن التنظيم الذي لا يمارس الديمقراطية الداخلية لن يمارسها مع غيره من الأحزاب السياسية، ولن يمارسها عندما يكون حاكماً، وفي يده مقاليد السلطة؛ فمسؤولية الأحزاب السياسية الحقيقية أن تعطي للسياسة معناها ونبلها في الرؤية والمواقف، وفي التحليل وفي التحالفات، والانتصار على الذات وعلى كل الأنانيات. وبالنظر إلى الأحزاب اليمنية يتبين أنها تشبه الأحزاب السياسية العربية من حيث الممارسة الديمقراطية داخلها، فوجود نخبة تحتكر السلطة الحزبية؛ تشبه من حيث الطبيعة والملاحح احتكار سلطة الدولة من قبل النخبة الحاكمة.

هذه النخبة والقيادة التنفيذية تدير "الحياة الحزبية على مقتضى منزع مكتبي أوامري متعال يشبه العيش في بروج عاجية مما يجعلها بعيدة! بل مفارقة لليومي في تلك الحياة الحزبية" (بلقزيز، 2001، ص67). والإدارة البيروقراطية تشكل بنية يرتكز عليها تسلط القيادة التنفيذية، وتسعى للمحافظة على مصالحها ومواقفها الحزبية، فتمارس الإقصاء وشخصنة هيئات الحزب؛ ويغطي العمل في الكواليس، وتغيب الشفافية والوضوح، وتخفي روح التسامح، واحترام

الإنتاجية، ويجعل البعض يعتمد على الكسب بالزناد "الفيد" ويخلق الصراع، وهذا ما يدفع للتوجه للخارج، ومحدد جغرافي يرتبط بحالة العزلة التي عاشتها اليمن في فترات تاريخية؛ ما يجعل رد الفعل لديهم هو التوجه للخارج. أما المحددات الخارجية فيشير إلى أهمية الموقع ما جعل اليمن محط أنظار الطامعين من الخارج فعانت من الاستعمار (الظاهري، 2004، ص 503 _ 506)، وهو ما يجعل اليمن أسير جغرافيته.

يظل ميزان القوة في المجتمع اليمني للقوى التقليدية من حركة فكرية مذهبية واجتماعية قبلية، فالأحزاب الجديدة هي لشخصيات مشيخة لها حضور اجتماعي وسياسي؛ مثل حزب التضامن وحزب الإصلاح، والعدالة والبناء وحتى المؤتمر الشعبي الذي تسلمه الشيخ ابو رأس وهنا سيكون شيخ قبيلة بكيل بإمكانيته وتقله في مواجهة حزب الإصلاح الذي هو أقرب إلى الأحمر شيخ حاشد. مع عودة بعض السلاطين في الجنوب وبداية ممارسة دور سياسي قد يفرز أحزاباً جديدة، وهو ما يتماشى مع رغبة الحكام في المحيط الإقليمي الذي يشجع مثل هكذا قوى للسيطرة ويدعمها في الوصول للحكم، وينفر من التعامل مع الأحزاب والمجتمع المدني؛ أو نظام ديمقراطي، لما له من تأثير على دول الجوار ومجتمعاتها.

وإذا فازت الأحزاب في الانتخابات فإنها تعبئ أفرادها في الجهاز الإداري بغض النظر عن استحقاقهم أو كفاءتهم، وتسيطر على مفاصل الخدمة المدنية بتصفية الآخرين، وقد فعل ذلك المؤتمر بالاشتراكي، وكذا فعل الإصلاح بحلفائه في اللقاء المشترك، وأنصار الله بالآخرين من الأحزاب، وهنا يتحول الحزب إلى جماعة مصالح واخوية ينظر لمصالح جماعة وأشخاص من رابطته ولا يعمل للصالح العام ويخدم المصلحة العامة. وما زالت الأحزاب اليمنية أسيرة النظرة التي رافقت مسيرتها ولم تتغير، ومع غياب القوى الحداثية وتحول الصراع بين القوى التقليدية وامتلاكها للإمكانات بوفره؛ لتظل الأوضاع على ماهي عليه، وابتعدنا مسافة عن الدولة المدنية الحديثة، دولة القانون والمواطنة، وباستمرار إعادة إنتاج البنى الاجتماعية نفسها، وإن كانت الفترة السابقة أفرزت سلطة لم

حزب المؤتمر الشعبي الحاكم أو حزب الحاكم ، يخضع لمشيئة ورغبات الحاكم، فهو لا يحكم وإنما يُستخدم وقت الحاجة للمناسبات والحشد الجماهيري، ولم يُقم دور أكثر من هذا؛ فلا يصنع السياسات أو يشارك في إتخاذ القرار، ولم تُمارس الديمقراطية داخل هيئاته. إن المؤتمر كان مغيباً حقيقة عن إدارة الدولة وكان في الأصل حزباً للحاكم يستخدمه لجمع الإرادة الشعبية الانتخابية فقط وتدار به لعبة تصعيد النخبة عبر انتخابات تحكمها شروط وتوافق رغبات رئيسه، ولم تكن الانتخابات ساحة تنافس نظيفة ونتائجها نزيهة.

إن محصلة ما نسميه أحزاباً سياسية، لا تزيد عن كونها جمعيات سياسية أو تكتلات انتخابية، أو أن الأحزاب اليمينية في حالة وجودها مجرد غطاء لنزاعات قبلية، أو تطلعات جهوية أو لزعامات شخصية كامتداد لتقافة وممارسة المرحلة السرية. ولا ريب أن يكون الحزب ديمقراطياً ثورياً بالاسم، وقبلياً أو جهوياً في الجوهر؛ مما دفع إلى حظر الأحزاب تحت مبرر أنها تمثل إغراء للقبائل والنزعات الإثنية التي تهدد الوحدة الوطنية، أو رفضها تحت مبرر إيديولوجي من بعض الفصائل في الاتجاه الإسلامي، الذي يعتبر أنه الحزب المعبر عن العقيدة الإسلامية والآخرين مرفوضون(ثناء، 2004، ص240).

إضافة إلى أسباب تحد من تحركات الأحزاب في محيطها السياسي نتيجة للواقع العربي، وما يعانيه من تشوه طبقي، وعدم وضوح لها؛ مما يعيق تشكل أحزاب على الساحة السياسية ذات مقدرة وفاعلية، أو تعمل في السر أو كواجهة لمعارضة شكلية؛ وبالتالي تكون الأحزاب دون قواعد، ولا يكون لها تأثير فاعل في الساحة السياسية.

ضعف الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب اليمينية يعكس ضعف أداء وفاعلية الأحزاب، والقيام بوظائف الاتصال السياسي والتعبئة السياسية تكون متدنية أو غائبة؛ مما يفصل القواعد عن القيادة، والمركز عن الفروع بالمحافظات، وعدم الاهتمام بالانتشار الجغرافي، وتغطية تواجدها على الساحة الوطنية، وكذلك ضعف وظيفة التجنيد السياسي بكسب أعضاء ومنتميين جدد، والاستفادة من الطاقات والقدرات التي يمتلكها الأعضاء وتوظيفها في نشاطات الحزب والمجتمع، وهنا يتكلس الحزب اليميني

الرأي والرأي الآخر، وتقلص المشاركة في صنع القرار وإدارة الحزب.

وداخل هذه النخبة تتركز السلطة في يد الزعيم الفرد (رئيس الحزب).

ومع امتلاكه لموارد القوة داخل الحزب وحق التصرف بها. يتحول إلى شخصية كاريزمية إما بالتبجيل لدوره ومواقفه النضالية، وما يتمتع به من ملكات ومواهب وقدرات تجعله صاحب القرار الحكيم، أو بما لديه من مال ووجاهة اجتماعية، أو بحكم أقدميته التاريخية في النضال (رأسمال الأقدمية) والقيادة التاريخية، بالإضافة لما يتمتع به من حقوق تمنحه اللوائح والأنظمة الأساسية لصلاحيات واسعة، قد يتجاوزها باعتباره فوق الأنظمة واللوائح، وبأنه لا يُساءل، وكذلك يكتسب الرضا عبر شرعية تنظيمية؛ بما تفوضه الهيئات الشرعية من صلاحياتها؛ فيصبح هو مالك القرار ويتحول إلى زعيم خالد، لا يخرج عن المشهد السياسي أو يغير إلا بالموت، وخلال وجوده؛ يمارس الإقصاء لمن يخالفونه.

وتُشغل مواقع المسؤولية بحسب الولاء لا الكفاءة، وبالتعيين لا بالانتخاب الحر، ويدفع هذا إلى تثبيت الأشخاص والمواقع؛ فتضعف عملية التجنيد السياسي، ومعدل دوران النخبة، فيصل الحزب إلى حالة التكلس والجمود والضمور التنظيمي.

وهنا تزداد حدة الصراع بسبب المصالح غالباً، أو تصبح مغلفة بصراعات فكرية، مما يؤدي إلى النزوع للانشقاقات، أو العزوف عن العمل السياسي والانتماء الحزبي لدى عامة الناس(المالكي، 2004، ص229)، ويتحول الحزب إلى حزب أشخاص أو حزب قيادة بلا قواعد، وتتوقف ممارسة الديمقراطية سواء داخل الأحزاب أو في نظام الحكم، على وجود نخبة تؤمن بالديمقراطية، وتقوم بنشر ثقافتها وتمثلها في ممارستها الحياتية(ثناء، 2004، ص425).

إذا جردنا الحزب من بعض ادعاءاته ومن ترسانة مصطلحاته وخطاباته التبريرية ومن شعاراته البراقة وأيدولوجيته العقلانية المدعاة والشكلانية على أكثر تقدير، كما ديمقراطيته الداخلية المزعومة والشكلية، ومركزيته الديمقراطية المشهورة(سبيلا، مرجع سابق، ص165)؛ فكان

ويفقد أعضائه. كما أن بقاء الزعماء والقيادة التاريخية على هرم السلطة الحزبية يشكل عائقاً أمام تشييب القيادة، وإدخال عناصر شابة، ورفد الحزب بدماء جديدة؛ وبالتالي ظهور أفكار وطاقت جديدة، بينما في الواقع يتخشب الحزب ويتجمد ويشيخ فكرياً وتنظيمياً، ويتحول إلى تجمع قرابي عائلي أو مناطقي؛ مما يقلص من دوره في عملية الاندماج الاجتماعي، وتعميق الهوية الوطنية، وتحقيق المشاركة السياسية الواسعة؛ لتصبح الأحزاب ضعيفة لا تعبر عن هموم الناس، وتتميز بالانتهائية السياسية والبحث عن المصالح الخاصة على حساب المصالح العامة، ومنها حالة الثورة وتحويلها إلى أزمة سياسية، ولأنها بغير رؤى جنحت نحو المحاصصة والتقسام، أي أنها أحزاب تبحث عن غنيمة ولا تمتلك مشروعاً للخروج من هذا الواقع، ولذلك كفرت بها الجماهير واعتبرتها جزءاً من المشكلة في السابق عندما كانت تشكل معارضة ديكتورية، وأنها كل المشكلة في مرحلة ما قبل الحرب واختفت من المشهد في الوقت الحاضر. تُقدم الأحزاب اليمينية نفسها للجماهير بصيغة منفرة، فلم تخلق الأفق للمستقبل أمام الجماهير؛ بل ولدت ضبايبتها حالة من التشاؤم، وكان على الأحزاب إعادة النظر في موقعها وموقفها، موقعها من القضايا العامة، وموقفها من أحداث التغيير المطلوب، كما على الأحزاب وقياداتها ممارسة الديمقراطية والقبول بالآخر عبر آلية الانتخابات التي هي الممارسة الممكنة، والتي تعمل على تدريب وتهذيب الممارسة، وأكثر قدرة على تمثل رغبة الشعب وليس التقاسم والمحاصصة، لأن الأحزاب في الأصل هي أداة انتخابات ولهذا وجدت. فإذا كانت آخر عملية انتخابية قبل أكثر من سبعة عشر عاماً، فماذا يبقى للأحزاب السياسية من مبرر لوجودها أو من صلة لها بالجماهير، التي يجب أن تلتحم بها وتعبر عنها.

مؤسسات تنظيمية ديمقراطية؛ لغياب تبادل المواقع القيادية؛ بل تشبه النظام السياسي العام الحاكم في القمع داخل الحزب وتركيز السلطة بيد فرد وجماعته وأسرته. ويمكن أن نخلص إلى أن الكثير من الأحزاب لم تعقد مؤتمراتها الحزبية بشكل دوري ومنتظم، وبعضها لم يعقد مؤتمره الأول، ومازالت أديباته مجرد مشروع، وعقد الحزب الواحدوي الناصري مؤتمره الحادي عشر في يونيو 2014، بعد مخاض عسير بين شباب التنظيم وقياداته؛ متجاوزاً إشكالية غيره من الأحزاب السياسية اليمينية، عبر التجديد في قيادته ودخول المرأة والشباب في موقع متقدمة، فازت 24 إمرأه بالعضوية في اللجنة المركزية من مجموع 90 عضو، ودخل 40 عضواً جديداً اللجنة المركزية معظمهم من الشباب، كما فازت (رنا غانم) بمنصب أمين عام مساعد (تقرير 2014) عن: مؤتمر التنظيم الواحدوي الناصري الحادي عشر، صحيفة الواحدوي 9 يونيو حزيران)، واستطاع أن يقدم رؤية عن الحقوق والحريات، ويصدر بيانات عبرت عن موافقه من اتفاق عمران والتعديل الحكومي، ومع ذلك مازال هنالك قصور في حركته التنظيمية بالتنسيق والاستقطاب، والأحزاب التي عقدت مؤتمراتها وأقرت دستورها الحزبي؛ لم يكن إقراره في الغالب عبر آلية ديمقراطية. من منظور توزيع السلطة التي ظلت مستأثراً بها في المستوى القيادي الأعلى (المالكي وآخرون، مرجع سابق، ص 401). تتميز الأنظمة الأساسية واللوائح الداخلية بعدم الوضوح والدقة في موادها؛ فشكل العلاقة بين المستويات التنظيمية الثلاث التي تكاد تتشابه فيها الأحزاب من حيث المهام والاختصاصات وتختلف من حيث المسميات، وهذا الغموض والالتباس ربما جاء بصورة متعمدة أحياناً، أو ربما نتج عن نقص في الوعي السياسي، وتواضع قدرات ومعارف صائغي تلك الأنظمة (المالكي وآخرون، مرجع سابق، ص 39).؛ بحكم التجربة الحزبية القصيرة، وثقافة المنع السابقة، فمعظم اللوائح توحى بأن المؤتمر العام هو صاحب السلطة في اتخاذ القرار، بينما تخفي وراءها هيمنة سلطة المستوى القيادي الأعلى؛ بل هيمنة رئيس أو أمين عام الحزب على السلطة في الغالب. إن الأحزاب التي لديها أنظمة أساسية مقرة تمثل شرعية دستورية للحزب، لا يتم الاحتكام إليها أو تطبيقها؛ فهنالك فجوة ملموسة بين الحدود التي يرسمها النظام الأساسي لكل منها وبين الواقع الفعلي

الشخصية الفردية التسلطية (الأبوية)، يوجد الإذعان المطلق لها، وعدم تحمل المسؤولية.

رابعاً: ضعف الخطاب السياسي و غياب المشروع المجتمعي للأحزاب:

يتأسس الحزب من أعضاء يجمع بينهم رابط فكري، يقوم على أساس وحدة الرؤية الفكرية والإيديولوجية، بغض النظر عن المكانة الاجتماعية والمهنية والانتماء الجغرافي، فيتميز عن التنظيمات النقابية والمهنية والقبلية والجمعيات الجهوية، ولذلك يتسم الحزب عن التنظيمات الأخرى بامتلاكه إيديولوجيا وبرنامجا ومشروعاً سياسياً (ضريف، 1998، ص112).

الإيديولوجيا هي مجموع الأفكار والقيم والأخلاق والأهداف التي يقوم عليها الحزب، وينوى تحقيقها على المدى القريب أو البعيد، ويصف (العروي) الحزب الذي لا يملك ما يسميه (الدوجة) بأنه "حزب انتهازي، وظرفي، لا يهتم سوى استغلال النفوذ والسلطة" (العروي، 1993، ص9). والإيديولوجيا هي التي تميز الحزب عن تنظيمات مثل: جماعات المصالح، وجماعات الضغط، التي تمارس الضغط على الحاكم لتحقيق منافع أو لتحصل على مصالح وامتيازات، دون أن يكون لها برنامج سياسي أو مشروع تسعى لتطبيقه، لأنها لا ترغب في الوصول للحكم وممارسة السلطة، وإيديولوجية الحزب هي التي تحدد فلسفته ورؤاه لمختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية؛ التي من خلالها ينظر إلى الواقع المجتمعي وحلله، ويفسره على أسس ومنطلقات ومقولات تمده بها الإيديولوجيا، وتكون الإيديولوجيا محددة لمنهج في وضع تصورات وحلول للإشكاليات، ورسم الأهداف والغايات المرجو تحقيقها والوصول إليها، وينتج خطابها السياسي من توجهاتها الإيديولوجية والواقع الاجتماعي.

يبرز لدى الأحزاب اليمنية عدم الوضوح الإيديولوجي، الذي يظهر في الانفصام بين إيديولوجيتها وخطها السياسي، أو بين استراتيجيتها وتكتيكها) (السوسي، 2005، ص442)، وعلى افتراض أن لها مشروع وطني عام، "لم تستطع الأحزاب تخطي المعوقات الفلجوي اليسارية اصطدم مشروعها بالواقع الاجتماعي ولم تحاول

لتنظيم الحزبي؛ فيبدو المستوى التنظيمي القاعدي هو موضوع القصور في البناء التنظيمي للأحزاب السياسية اليمنية، حتى الحزب الحاكم الذي يمتلك إمكانيات منها إمكانيات الدولة المتاحة له_ لم يستطع أن ينشط عبر قواعده إلا بفترات محددة هي الانتخابات والمؤتمرات العامة، ولا يقوم بالتواصل الداخلي والتقييف الحزبي المقررة في النظام الأساسي؛ من عقد الاجتماعات للمستويات القاعدية، وطرح الآراء ومناقشة السياسات والقرارات، ورفع المقترحات إلى المستويات القيادية، وموافقها التي عبرت عنها حتى يتم أخذها في الاعتبار. وفي ظل عدم التواصل تصبح القيادة هي صاحبة القرار، والتي تدير العمل الحزبي عملاً مكتئباً وأمرياً من أعلى؛ على خلاف ما يطرح في النظام الداخلي من حق توسيع المشاركة في صنع القرار، أو مبدأ اللامركزية التنظيمية. وكان حزب المؤتمر الشعبي العام أكثر الأحزاب اختراقاً للاحته التنظيمية ونظامه الأساسي (مراد ظافر، مقابلة مع الباحث

و يمكن من واقع الأحزاب اليمنية التعرف على المآل الذي تسير إليه، في ظل غياب ممارسة الديمقراطية داخلها، فهي تسهم في إضعافها إلى درجة كبيرة، وهو ما يُفسر بعدم قدرتها في تدبير الاختلاف والخلاف، وحل مشاكلها بطرق ديمقراطية، فكان نتيجة ذلك الانشقاقات الحزبية، ويحدث أن تخرج جماعة أو تيار ليشكل من نفسه حزباً بفعل قضيته اللحظية، أو خلافاته مع القيادة أو بعض منها، كرد فعل على عدم الممارسة الديمقراطية الداخلية، وعدم السماح أو القبول بالرأي الآخر، وخروج أو تجميد بعض الأعضاء، ومهما كان السبب فإن الحزب يفقد بخروجهم طاقاتٍ كان من الممكن توظيفها بشكل أفضل لمصلحة الحزب، وبالتالي للمصلحة العامة؛ وبذلك يخسر الحزب ويفقد طاقات عجز عن توظيفها مما يؤدي إلى خروجهم، ما يجعل الحزب ضعيف الفاعلية. بجانب ظاهرة الارتحال الحزبي، "موسم الهجرة إلى الحزب الحاكم"، وهي ظاهرة انتقال أعضاء من الأحزاب المعارضة إلى الأحزاب الحاكمة، وبدأت الظاهرة بعد 1994، وذلك من أجل تحقيق منافع شخصية، أو ما يطلق عليه (الانتهازية السياسية لدى بعض النخب، وكانت من قبل اليساريين للمصالح، ومن الاسلاميين لاختراق الحزب الحاكم) (فؤاد الصلاحي مقابلة مع الباحث). حيثما توجد

العام بين (هادي وصالح) وفي البعث بجناحيه وبين قيادات كل جناح منها، هو صراع نفوذ وفرض السيطرة بأساليب غير ديمقراطية، وهو ما يزيد الابتعاد عن الحل الديمقراطي، وتزداد ضراوته وتأثيره على مستقبل الحزب (عبد المجيد، 2008، ص71).

وما زاد الطين بله؛ انقسام المواقف داخل الأحزاب مع الحرب دون استثناء، وحسب المصالح والانتماءات القبلية والجهوية والمذهبية؛ وأن دعم كل طرف موقفه بحجج وبراهين، لكن تكتنف البون الفكري الواسع داخل الحزب، وغياب الوحدة الفكرية الداخلية للحزب، فلم تعمل الأحزاب على تجسيد الولاء الوطني كمؤسسة حدثية عابرة للولاءات دون الوطني، على مستوى الفكر والممارسة كقواعد سلوك وقيم ترسخ ثقافة ديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، والقبول بالاختلاف والتنوع، يُدار الاختلاف بالحوار، ويحفظ التعايش كسبيل نحو التسامح.

ونتيجة لغياب الثقافة الديمقراطية عن الأحزاب كمحتوى فكري وخطاب سياسي، كبديل للثقافة الصراعية التي تُعشش في ذهن العامة" فالحرب تبدأ بعقول الناس"، والخطاب الإعلامي يزيد من اشتعالها واستمرارها عبر الشحن في وسائل الإعلام، وتتحوّل الوحدة إلى التجزئة والمذهب إلى طائفة والحق كقوة إلى القوة كحق (عبد العزيز اسماعيل، مقابلة مع الباحث).

وبشكل مجمل فإن إيديولوجية الأحزاب تتسم بالتوفيقية أو التلفيقية، وتجمع بين اتجاهات فكرية عديدة، مما يستعصى أمر التمييز بينها وبين اليساري منها، وبين اليميني وبين الليبرالي، إلى جانب عدم الوضوح السياسي والفكري، مما خلق هشاشة في بنيتها الفكرية واستخدام مفاهيم متعارضة أحياناً، ولم تقم ثقافة تنافس على المستوى الوطني؛ بل شدّ وجذب بين ثقافة قبلية أدنى من المستوى الوطني، وثقافة دينية أعلى من المستوى الوطني.

يتبين من ذلك أن "معضلة الجفاف الفكري، والفاقة النظرية والقحط الثقافي، هو ما جعل رؤى الأحزاب السياسية حسيرة للغاية؛ آلت معها، في نهاية المطاف، إلى كيانات سياسية معطوبة" (السوسي، مرجع سابق، ص459). ويرجع غياب المشروع المجتمعي إلى طغيان الاشتغال بالسياسي وإهمال الجانب الفكري والثقافي. لذلك على

التجديد في خطابها فلم يعد الاشتراكي يتحدث عن الاشتراكية، والناصرية عن تحالف قوي الشعب العامل، والإصلاح الذي اعترف بالديمقراطية ولم يستطع الانتقال من الحاكمية" (عبد العزيز إسماعيل، مقابلة مع الباحث).؛ فلم تحسم مشروعها و تجدد من خطابها، وبذلك تظهر عدم فاعليتها؛ إذ أنها لم تتجاوز المعوقات التي اصطدم بها مشروعها.

ومن هشاشة الإيديولوجيا وضعفها يضعف التماسك الفكري بين الأعضاء، ويؤثر بشكل مباشر على فاعلية الأحزاب، أيضاً يؤدي إلى ضعف الخطاب السياسي، وغياب المشروع المجتمعي الذي يمثل إشكالية تحد من فاعلية الأحزاب؛ فالأحزاب اليمينية لم تطرح مشاريع مجتمعية متكاملة ومضبوطة، ولا خيارات سياسية مبنية على خطاب واضح، ما يجعلها تعيش في فراغ سياسي واجتماعي وثقافي، وأن كل ما ترفعه لا يعدو في حقيقة الأمر سوى شعارات مناسباتية، وأفكاراً عامة تعبر عن دعاية سياسية لا ترقى إلى مستوى المشروع المجتمعي الذي يُفترض أنه يتوفر على حد معين من الضوابط والشروط الموجهة، والرؤى والتصورات المحكمة، فهي تطرح قضايا كبيرة مثل حرية المرأة، واللامركزية (وهيبة صبرة، مقابلة مع الباحث)، والحكم المحلي الواسع الصلاحيات واستقلالية ونزاهة القضاء، والتداول السلمي والمواطنة المتساوية، واستقلال المجتمع المدني، وحرية العمل النقابي والجماهيري. فيما لا تطرح آليات وأساليب كفيلة بمعالجتها أو تصنيفها وترتيبها بحسب الأولويات، وتمثل معالجاتها أهمية وألوية تقدمها على غيرها، وفق رؤى فكرية وخطاب سياسي واضح، كمشروع اجتماعي سياسي وثقافي متكامل. فتشابه برامج الأحزاب وعدم تمايزها، يجعل المواطن يحدس بينها، هذه الحالة هي التي أصابت المواطن اليمني العادي بـ(الحوار السياسي) (السوسي، مرجع سابق، ص455)، وكذلك عدم الوضوح الفكري، وافتقار الأحزاب لمشروع سياسي ومجتمعي شامل ومتكامل، سواء كانت هذه الأحزاب تستمد مشروعيتها من الماضي ورموزه وقيمه أو من المستقبل وأهدافه ومن خطاب ثوري تحرري يتعهد بتحقيق التطور والمساواة (سبيلا، مرجع سابق، ص169). أن الصراع الداخلي في الأحزاب اليمينية هو صراع على النفوذ وليس صراعاً فكرياً، فالصراع المؤتمر الشعبي

إذا استطاعت أن تكون أحزاباً قوية متماسكة تنظيماً وفكرياً، وتعمل على تجميع المصالح، فإنها ستكون قادرة على تجاوز المعوقات الاجتماعية والعمل على تغييرها، وبالتالي تؤدي دورها في تحقيق التقدم المنشود منها، وتحول من أحزاب لا سياسية توفر الشرعية للنظام السياسي الحاكم إلى أحزاب سياسية فاعلة تشكل نداءً ومنافساً للأحزاب الأخرى، وتعمل على تحقيق هدفها في الوصول للسلطة، وتنفيذ برنامجها السياسي ومشروعها المجتمعي، ومن خلال التداول السلمي للسلطة، ويكون الشعب مصدر السلطة، واختياره هو الذي يحدد من يكون في موقع الحاكم ومن يكون في موقع المعارضة.

ويمكن القول إن غياب أي وظائف للأحزاب البنائية؛ التي تعتبر وجودها هدفاً بحد ذاته، هو ما جعلها مغلولة اليد، مقصورة الجناح، منزوعة السلطة والتأثير، محدودة النفوذ، تجمل وجه السلطة، وحضور ضيوف المائدة.

في ظل هذه الأوضاع، ليس أمام الأحزاب سوى التجديد من نفسها عبر التجديد في خطابها السياسي وبرامجها وتضمين مشاريعها المجتمعية حولاً عملية للمشكلات التي يعاني منها المجتمع، تكون هذه المشاريع ملبية لطموحات ورغبات قاعدة عريضة؛ حتى تحيط الأحزاب بالدعم والمساندة على إحداث التغيير، وقيادة التحولات الاجتماعية والثقافية بنجاح واقتدار وفاعلية، وإذا لم تستطع الأحزاب السياسية عمل ذلك فإن الواقع سيلفظها ويستبدلها بغيرها أو بأشكال ومسميات مختلفة، ولذلك فهي مطالبة بتقييم تجربتها بشكل خاص، وتقييم التجربة الحزبية بشكل عام خلال الفترة السابقة حتى تستطيع تجاوز الأزمة، ومعها سيتجاوز المجتمع والدولة عدداً من الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية، وتكون الأحزاب الرافعة الأساسية للديمقراطية والتعددية وبضمورها أو اختفائها يظهر البديل عنها مؤسسات تقليدية قبلية وعشائرية وطائفية ومذهبية.

الأحزاب أن تعيد التوازن في العلاقة بين السياسي والثقافي، وإعطاء الثقافة والمتقف دوراً للإلتحام بالعملية السياسية داخل الحزب، والاهتمام بالجانب الفكري؛ حتى لا يصل الحزب إلى حالة التخشب والجمود الفكري، والتميز بين عمليتين: صنع القرار، واتخاذ القرار، فالمتقف يقوم بتقديم الأفكار والرؤى والخيارات، والسياسي يقوم باتخاذ القرار من تلك الخيارات وفق ما يمنحه موقعه، وبهذه العلاقة الحزبية بين المتقف والسياسي تجنب الممارسة السياسية من الوقوع في كبوات، والاستفادة من التجارب السابقة لبناء المستقبل (ضريف، مرجع سابق، ص121).. سنتضح الرؤية عندها، ويقوم المشروع السياسي والمجتمعي للحزب، الذي يحتاج إلى تسويقه وعرضه بشكل لائق يقنع الجماهير ويشدها، وهو ما يجب أن يقوم بها الحزب لإخراج المشروع من قاعات وغرف الحزب، والنزول به إلى الشارع العام، ليرتبط بواقع الحياة اليومية، و قراءة هموم وآمال الناس وتحويلها إلى قضية ومشروع، وهموم البيني كثيرة.

الخاتمة:

لن تتمكن الأحزاب من القيام بوظيفتها في المجتمع البيني، ما لم تتغلب على أزمته، ولن تتجاوزها إلا إذا كانت أحزاباً متماسكة وقوية تنظيماً وفكرياً، هذا التماسك التنظيمي يقوم على ممارسة الديمقراطية الداخلية، وتوسيع المشاركة في صناعة القرار السياسي الحزبي.

وأن يكون للأحزاب إيديولوجيا واضحة وخط فكري يحدد توجهاتها وبرامجها، بدل أن تظل برامج الأحزاب سواسية كأسنان المشط، ومسكوكات جمل دون مضمون، ولا تهتم بالتفاصيل والإجراءات العملية ولا تنزل إلى الشارع وتتلمس الهموم وتتعرف على الواقع، وتشكل نسقاً فلسفياً لنظريته وتزوده بمفاهيم وأدوات تحليل سليمة، تمكنه من وضع مشروعه السياسي، وتقديم الحلول للإشكاليات التي يعيشها المجتمع وفق رؤى مجتمعية شاملة للجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ومن مشروع الأحزاب المجتمعي القيام بوظائف التعبئة الاجتماعية والتجنيد السياسي والاتصال السياسي، وإحداث التنمية السياسية، والثقافة السياسية التي تدعم المشاركة السياسية الفاعلة.

المصادر والمراجع:

- مجموعة مؤلفين (2013)، الربيع العربي، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية: شرق الكتاب.
- مجموعة مؤلفين (2015)، أطوار التاريخ الانتقالي، مآل الثورات العربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث والسياسات
- مجموعة مؤلفين (2015)، المرأة وريبع العرب، وقائع مؤتمر إقليمي، عمان: مركز القدس للدراسات السياسية.
- محمد الظاهري (2004)، المجتمع والدولة، دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- محمد سبيلا (2000)، للسياسة بالسياسة، المغرب: دار افريقيا الشرق.
- محمد ضريف (1998)، الحقل السياسي المغربي، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، الدار البيضاء: مطبعة النجاح.
- وحيد عبد المجيد (2008)، أزمة الديمقراطية في الأحزاب المصرية. القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، مكتبة الأسرة.
- وثيقة الحوار الوطني الشامل (2013)، صنعاء: مؤتمر الحوار الوطني الشامل.
- وليم زارتمان (1989)، المعارضة كدعامة للدولة، في: الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ناصر السوسي (2005)، أسس إستراتيجية مخزنة المجتمع المغربي، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية_الرباط، جامعة محمد الخامس، أكاد.
- المقابلات:**
- 1- أ. عبد العزيز اسماعيل، نائب رئيس تحرير صحيفة الودودي، 1 أكتوبر.
- 2- د. وهيبه صيرة، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، 3 أكتوبر.
- 3- أ. عبد الباري طاهر، مفكر يمني، 5 أكتوبر.
- 4- أ.د. فؤاد الصلاحي، أستاذ علم الاجتماع السياسي جامعة صنعاء، 9 أكتوبر.
- 5- أ.عبدالله الدهمشي، باحث بمركز الدراسات والبحوث اليمني_صنعاء، 12 أكتوبر.
- 6- أ. مراد ظافر، المعهد الديمقراطي الأمريكي للشؤون الخارجية- 14 أكتوبر.
- أسامة حرب (1987)، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت، المجلس الأعلى للثقافة والآداب: عالم المعرفة.
- محمد المالكي وآخرون (2004)، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بوبريك رحال (2012)، زمن القبيلة، الرباط: دار ابي الرقراق.
- تقرير (2011)، الفاعلون غير الرسميون في اليمن، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- تقرير (2014) عن: مؤتمر التنظيم الودودي الناصري الحادي عشر، صحيفة الودودي 9 يونيو.
- ثناء عبد الله (2004)، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ثناء عبد الله (2005)، مستقبل الديمقراطية في مصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- جون ووتر بوري (1995)، إمكانية التحرك نحو الليبرالية السياسية في الشرق الأوسط، في: ديمقراطية من دون ديمقراطيين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- سعيد العلوي والسيد ولد أباه (2006)، عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي، دمشق: دار الفكر.
- عادل الشرجبي وآخرون (2009)، القصر والديوان، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان.
- عبد الاله بلقزيز (2001)، الديمقراطية والمجتمع المدني، الدار البيضاء: دار افريقيا الشرق.
- عبد الإله بلقزيز (2007)، السلطة والمعارضة، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- عبد الاله بلقزيز وآخرون (2001)، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد الله العروي (1993)، مفهوم الايدولوجيا، بيروت: المركز الثقافي العربي.
- غوستاف لوبون (1991)، سيكولوجية الجماهير، بيروت: دار الساقى.
- قادري حيدر (2001)، ثورة 26 سبتمبر والمؤتمرات السياسية المعارضة الأولى، صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني.